المستقبل
AL-MUSTAQBAL
السبت 2010-05-08 العدد 3645
4

نحاس يتفق وبارود على تسلم «الداخلية» مركز التحكم والمراقبة: الحملة عليّ لن تدفعني للاستقالة والمستند القائمة عليه مفقود

اتفق وزيرا الاتصالات شربل نحاس والداخلية والبلديات زياد بارود، بعد زيارة الأخير الى «الاتصالات» أمس، على ان تستلم «الداخلية» مركز التحكم والمراقبة في خلال حزيران، الى ذلك، واعلن نحاس ان «الحملة لن تدفعني الى الاستقالة، لكن الغريب فيها ان المستند الواقعي القائمة عليه مفقود، والغاية منها مجهولة. ومن الافضل سؤال القيمين عن الحملة عن سبب القيام بها».

الهيئة المنظمة للاتصالات

والتقى نحاس، مجلس ادارة الهيئة المنظمة للاتصالات وتضم عماد حب الله الذي اصبح رئيسا للهيئة بالإنابة ومديرها التنفيذي، والعضوين محاسن عجم وباتريك عيد، حيث جرى التأكيد على «تعزيز التعاون بين الوزارة والهيئة إنفاذا لقانون الاتصالات رقم ٤٣١، بغية النهوض بالقطاع». وأكدت الهيئة في بيان مشترك مع وزارة الاتصالات «ان الوزير، وفقا لنص القانون، هو الذي يحدد السياسة القطاعية».

بدوره، أبدى نحاس ارتياحه التام لمضمون الاجتماع، مثنيا على «المهنية التي يتمتع بها مجلس ادارة الهيئة وكادرها الوظيفي». ولفت الى «أهمية بدء مناقشة انتقال المهام وموازنة الهيئة وتفنيدها من دون إبطاء على قاعدة تكرّس الدورين الاستشاري والتنظيمي للهيئة تجاه الوزارة من جهة وتجاه المشغلين المرخص لهم والمشتركين من جهة اخرى». وتم الاتفاق على «ترشيد استخدام الهبات المتاحة للهيئة من الجهات كافة: الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، بما يخدم الأهداف المشتركة المذكورة أعلاه».

من جهة اخرى، شرح نحاس في حديث امس، الملابسات المثارة حول تأليف اللجنة الفنية التي شكّلها بناء على طلب اللجنة النيابية للاعلام والاتصالات، مشيراً الى انه «تم التركيز بادئ الامر على ايجاد افضل صيغة لتأليفها، وكانت فكرتي الاولية ان يكون من ضمن هذه اللجنة فنيون، وضباط من وزارتي الداخلية والدفاع يتمتعون ايضا بكفاية فنية، لنتمكن من الاحاطة بالمسألة من كل النواحي، ليس فقط فنيا انما ايضا بأي تداعيات امنية في حال حدوثها».

وقال: «اتصلت بوزير الداخلية زياد بارود ففضّل التريث في ما خص انتداب ضابط من قوى الامن الداخلي، ثم اتصلت بوزير الدفاع الياس المر فأبدى استعدادا لانتداب ضابط لينضم الى اللجنة. وعينت من جهتي مهندسين من الوزارة، لكن الضابط في الجيش لم يلتحق، اذ ارتأت وزارة الدفاع وقيادة الجيش انه من الافضل، في ضوء المناخ الذي كان سائدا، الا ينتدب الضابط الى اللجنة».

اضاف: «بعد التداول تكرارا مع وزيري الدفاع والداخلية على هامش جلسات مجلس الوزراء، استقر رأيهما على انه من الافضل الا تضم اللجنة ممثلين للوزارتين، وفي هذا السياق ارتأت اللجنة النيابية للاعلام والاتصالات ان يحصر عمل اللجنة المطلوب مني تأليفها في المجالات الفنية والتقنية البحتة، وعليه تألفت لجنة ضمت المهندس الذي كان مقررا للجنة الاولى، علما ان المهندس العضو الثاني في تلك اللجنة كان غائبا عن لبنان، ومهندسَين من ارفع الكفاءات الفنية والهندسية هما عضوان في مجلس ادارة الهيئة المنظمة للاتصالات، اضافة الى مهندس ثالث من الهيئة ومهندسة من وزارة الاتصالات».

وتابع: «بآكتمال اعضاء اللجنة الخمسة، اجتمعت بهم وشرحت لهم الاسئلة التي طلبت اللجنة النيابية للاعلام والاتصالات اجابات عليها، ووضع تصميم للتقرير. وعلى اساس ذلك، عقدت اللجنة اجتماعاتها وتداولت في الموضوع ووضعت تقريرها الذي عدنا وقرأناه سويا، فلم أتدخل بالمضمون، وتم شرح بعض المصطلحات الفنية التي تحتاج الى شرح لغير الفنيين، وارسل هذا التقرير الى اللجنة النيابية التي اصبحت الجهة المالكة له». وكرر نفيه وجود اي تقرير صادر عن اللجنة الاولى، بل محاضر اجتماعات.

وعن استقالة كمال شحاده، قال: «اعلن شحاده ضمن اجتماع للهيئة المنظمة للاتصالات انه سيستقيل لاسباب شخصية ومهنية، وبناء على ذلك انعقدت الهيئة برئاسته فأخذت علما بالاستقالة، ثم عادت فاجتمعت مرة اخرى، وحصل تسليم وتسلم فعلي وكامل للمهام. ثم في جلسة ثالثة برئاسته ايضا تم التأكيد على توجهات عمل الهيئة، ومن ابرز عناوينها تعزيز التعاون مع وزارة الاتصالات في مجال تطبيق القانون وتوسيع الخدمات وتحسينها لمصلحة الاقتصاد. وهذا ما حصل بكل بساطة». واكد ان الحملة عليه لن تدفعه الى الاستقالة، وقال: «الغريب فيها ان المستند الواقعي القائمة عليه مفقود، والغاية منها مجهولة. ومن الافضل سؤال القيمين عن الحملة عن سبب القيام بها». واوضح ان «وزارة الاتصالات سبق ان اجابت على السؤال الذي قدمه عضو تكتل «لبنان اولاً» النائب عقاب صقر ورفعت الجواب الى الامانة العامة لمجلس الوزراء وفقا للاصول وضمن المهلة القانونية المنصوص عليها، لافتا الى انه ربما على النائب صقر مراجعتها لمعرفة لماذا لم يتبلغ بعد الجواب».

متري يوضح استقالة شحادة: الحكومة أُجلت البحث فيها

أوضح وزير الاعلام طارق متري في تصريح امس، أنه «بعد انتهائه أول من أمس من الحديث عن اهم ما جاء في جلسة مجلس الوزراء وردا على سؤال قلت ان استقالة رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات كمال شحادة لم تقبل بل اجل البحث في موضوعها».

أضاف: «اما التوضيح اللاحق، فقد صدر بموافقتي وهو لا ينقض ما قلته، بخلاف ما تردد بل يوضح ما التبس منه بنظر البعض ولا يحتمل الامر اكثر من ذلك».

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"